

البحث العلمي .. والإنفاق الحكومي



أكاديميون لـ «الانباء»: الاستثمار في البحث العلمي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الحقيقية

الأساس في عملية تحديد وزيادة مثل تلك المؤشرات العامة.

وقال د. الكندي ان المجتمعات الحديثة لا يمكن لها ان تنمو الا من خلال الدراسات وذلك نجد مجتمعات دول العالم الأول لا يقومون بتنفيذ أي مشاريع دون ان تكون هناك دراسات محددة في مجال العمل، مؤكداً على أهمية البحوث العلمية التي تعتبر الركن الأساسي في تحقيق أي تنمية اجتماعية داخل أي مجتمع، مشيراً الى ان دول العالم الأول سبقونا كثيراً في الاستفادة من البحوث والدراسات بمختلف الجوانب سواء التطبيقية أو الإنسانية الاجتماعية.

وأضاف: مع الأسف الشديد في مجتمعاتنا العالمية الثالث وفي مجتمعنا على وجه التحديد لا قيمة للبحوث ولا توجد أهمية على الرغم من الأموال الطائلة التي تصرف على تلك الدراسات والبحوث ولكن مع الأسف الاستفادة محدودة منها، مشيراً الى ان هناك مؤسسات بحثية رائدة في الكويت وتصرف الملايين على البحث العلمي وهناك مؤسسة جامعة الكويت الرائدة في موضوع دعم البحث العلمي والتي يلجأ اليها الباحثون من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ولم تدخر جهداً في بذل الأموال والتسهيلات المناسبة لموضوع دعم البحث العلمي أيضاً هناك مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تلك المؤسسة الرائدة في مجال دعم الأبحاث المختلفة بالإضافة الى ان هناك هيئة مخصصة لعملية الأبحاث لاسيما التطبيقية ممثلة بمعهد الأبحاث العلمية، وموضحاً ان تلك المؤسسات البحثية الموجودة في الكويت قادرة على دفع عملية البحث العلمي الى الامام والاستفادة منه، ولكن مع الأسف الشديد نجد تحديداً في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية والإنسانية ان الاستفادة من تلك الدراسات والبحوث مستوى الطموح، فالكثير من البحوث والدراسات التي تجرى ويصرف عليها بالألاف تصبح حبيسة الأدراج ولا يؤخذ بتوصياتها ولا يتم الاستفادة منها بالشكل الأمثل، ولذلك هناك حرص شديد من دول العالم الأول على القيام بالأبحاث الاجتماعية والسلوكية بالإضافة الى الأبحاث التطبيقية والطبية والهندسية التي تعتبر رافداً وأساساً اول في عملية التنمية الاجتماعية.

واضاف قائلاً: قد يخرج علينا البعض ويقول ان هناك تمويل للأبحاث ولكنه هذا لا يعني ان الباحث يحصل على مكافأة نظير تفرغه ومجهوده في البحث العلمي وإنما تمويل الأبحاث يكون من اجل تعويض الباحث عن المبالغ التي دفعها، وبالتالي فهي عبارة عن مبالغ انفقها الباحث في سبيل اجراء البحث وهذا يعني انه لا يكون له أي مردود من تلك المبالغ.

ويذكر ان هذا الوضع شاذ ومؤلم لأننا في قطاع الأبحاث لا يحصل الباحث الذي يبذل مجهوداً طويلاً في اجراء البحث العلمي على أي مقابل ولا سيما ان البحث لا يهدف من خلاله الباحث لتحقيق مصلحة شخصية وإنما دائماً وابدأ يكون الهدف من البحث العلمي تحقيق غايات عامة وتحقق تطور المجتمع في شتى مجالاته، ولذلك فلا يمكن لخطط التنمية ان تتحقق على ارض الواقع ما لم تدعم بأبحاث تضع تلك الأفكار موضع التطبيق.

وتنمى الدريعي ان يلتفت البرلمان الى أهمية البحث العلمي وان تكون تحت مظلة البرلمان لجان علمية بحتة على شكل مركز علمي تابع للبرلمان ويكون الهدف من وجوده اعداد دراسات في شتى المجالات وتكون تلك الدراسات بعيدة عن السياسات السياسية وتقوم على أساس علمي بحت يلجأ لها البرلمان في حل اي مشاكل تواجهه المجتمع.

النكح والكيف

من ناحيته، ذكر استاذ الاجتماع والانثروبولوجيا بجامعة الكويت د. يعقوب الكندي ان التنمية تنقسم الى قسمين أساسيين أحدهما يتعلق بالجوانب الكمية وقسم آخر يتعلق بالجوانب الكيفية. ولفت الى ان الجوانب الكمية تتمثل في تلك المؤشرات الكمية المتعلقة بالبنية الأساسية ومنها البنية التحتية على سبيل المثال وبمقدرات تحقيقنا لتلك المؤشرات الكمية داخل المجتمع تتمكن من تحقيق التنمية، اما الشق الثاني المتعلق بالجوانب الكيفية فهي تلك المتعلقة بالسلوك الإنساني، مؤكداً انه لا يمكن تحقيق الجوانب الكمية دون تحقيق الجوانب الكيفية على حد سواء، موضحاً ان السلوك الاجتماعي الإنساني هو سلوك اساسي في تحقيق التنمية.

وأفاد بأنه لتحقيق الجوانب الكمية والكيفية لابد من ان تكون هناك جهود بحثية تتطلب التنوع والتعدد في عملية كتابتها من مختصين سواء كانوا في مجال العلوم التطبيقية او الطبية او الاجتماعية والإنسانية والسلوك، لافتاً الى ان البحوث بشكل عام في جميع المجالات هي أساس مهم للقيام بتنمية اجتماعية داخل المجتمع وتعتبر



د. نعيمة طامر

تقدم، معرباً عن اسفه بأن ميزانية الكويت والمخصصة للبحث العلمي قليلة جداً بحيث لا يمكن ان يتحقق معها الوصول الى الأبحاث الرزئية والأبحاث التي من شأنها ان تطور المجتمع، مشدداً ان على المسؤولين في الدولة ان يدركوا بان أي تطور في المجتمع لا يمكن ان يحصل الا من خلال البحث العلمي وايضا يؤسفني ان اقول ان الكيان الصهيوني يخصص ميزانية للبحث العلمي تفوق ميزانية الدول الإسلامية وتتابع ونحن على المستوى الوطني نجد ان الأبحاث ما زالت متواضعة وذلك بسبب قلة اهتمام الدولة بقطاع الأبحاث وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ان جامعة الكويت تسمى من خلال ما هو مسموح لها وفق الأنظمة المالية في الدولة ان تحت اعضاء هيئة التدريس على الدرجة الأبحاث ولكن لم تصل الى في ذلك يعود الى انعدام تشجيع البحث العلمي.

وأشار د. الدريعي الى انه في جامعة الكويت لا يحصل من يقوم بكتابة البحث العلمي والذي يبذل فيه ساعات وإياماً وربما اشهر على اي مقابل.



يعقوب يوسف الكندري

42 مليون دينار على البيوتات الاستشارية وفي عام 2012 صرفت 142 مليون دينار وفي عام 2013 صرفت 134 مليون دينار وفي عام 2015 صرفت 107 ملايين دينار. وزاد أنه في عام 2016 خلال الشهر الـ 4 الأولى صرفت الحكومة على الاستشارات حتى الآن مبلغ 74 مليون دينار، والسؤال المطروح: هل هذه الدراسات تنموية مستقبلية؟ من ناحيته، أوضح العميد المساعد لشؤون الأبحاث والدراسات العليا بكلية الحقوق بجامعة الكويت د. سامي الدريعي انه مما لا شك فيه ان الدول المتقدمة والمتحضرة تعتمد بشكل اساسي على البحث العلمي حيث يوكل الى العلماء من أبناء الوطن اجراء البحوث العلمية التي تتصدى للمشكلات وجوانب التأخر والنقص في الدولة بكل المجالات سواء الاقتصادية او السياسية او القانونية او الاجتماعية او القانونية او التربوية.

وتذكر د. الدريعي ان الكثير من الجامعات تقرر عدد ساعات قليلة كنصاب لأعضاء هيئة التدريس حتى يتمكنوا من التفرغ لكتابة الأبحاث العلمية، موضحاً ان الأبحاث هي التي تضع الحلول الناجحة لأي مشكلة يتعرض لها المجتمع وهي أيضاً نقطة انطلاق لأي



سامي الدريعي

بالتنمية. وأشار د. القشعان الى ان الكويت لسو قامت ممثلة بوزاراتها ومؤسساتها بعدم اعتماد اي بيوتات للاستشارات الا باشراف مباشر من جامعة الكويت لضمان ان تكون هناك دراسات تقوم بها الوزارات ليس لتلميع المسؤولين او الوزارة وإنما لإعطاء حقائق علمية، مشيراً الى ان غالبية الأبحاث التي تقوم بها وزارات الدولة يستطيع ان يقوم بها طالب جامعي في السنة الدراسية الرابعة ولا يرقى حتى لطلب ماجستير والسبب اننا اعطيناها لشركات وبيوتات استشارية تجارية وليست تنموية، وعلى صعيد متصل قال د. القشعان: لقد صرفت الحكومة على بيوتات الاستشارات لخدمة التنمية مبلغ 156 مليون دولار أي ما يعادل 517 ألف دينار كويتي، متسائلاً: أين ذهبت تلك المبالغ وما تأثيرها في خطة التنمية، ويؤسفني القول ان غالبية تلك الدراسات لبيوتات تجارية وليست بيوتات محايدة أكاديمية وكذلك يؤسفني القول ان تلك النتائج لا يستفاد منها ولا من معلوماتها إلى خطة قائمة وإنما فقط تكون دراسات مفردة وحصرية لمشروع محدد وليس إلى مشاريع تستنبط مستقبلها. وأفاد القشعان بأن الحكومة صرفت عام 2011 مبلغ



د. حمود القشعان

عن حالات الطلاق لوجدنا ان كل وزارة تعطي معلومة خاطئة او غير دقيقة وبالتالي فإن السبب الرئيسي في تعطيل التنمية والعلاقة مع البحث العلمي هو عدم وجود قاعدة بيانات رسمية في الدولة. وأكد د. القشعان ان العصر الحالي بكل ما يحمل من تطورات وتغيرات نجد ان الدول أصبحت تعتمد على الحقيقة العلمية، موضحاً ان فكرة التخطيط في سياسة الدولة ليست من الأولويات وإنما الدولة حتى الآن ليست لديها اولويات بحثية، لافتاً الى ان خطط التنمية قائمة فقط على المشاريع السكنية والبنية التحتية اما المشاريع الفكرية والاجتماعية والصحية فهي تعتمد فقط على بناء الجسر وليس بناء البشر.

وتذكر ان البحث العلمي من اجل التنمية لا يأتي وليد فكرة اجتهاد ذاتي من وزير او وكيل او دكتور وإنما هي حقيقة لا بد ان تكون رؤية دولة باكملها. وأضاف: قام صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد بوضع رؤية منذ 7 سنوات ولكن هل جندت الدولة كل أجهزتها لتحقيق تلك الرؤية؟ يؤسفني ان اقول ان جميع رؤى صاحب السمو الامير ما زالت على الورق لدى المسؤولين، وعليه فانا ادعو ان يكون هناك مجلس أعلى للبحث العلمي وربطه

القشعان: مساهمة

البحث العلمي

في تحقيق خطة

التنمية المستدامة

ضعيفة جداً

هدر كبير بالملايين

على البيوت

الاستشارية دون

فائدة تنموية

الدريعي: الأبحاث

لدينا متواضعة

بسبب قلة دعم

الدولة ونقترح إنشاء

مركز بحثي تابع

للبرلمان

الكندي: أموال

طائلة تصرف

على البحوث

في مجتمعاتنا

والاستفادة منها

محدودة

اجرت التحقيق: آله خليفة

يعتبر البحث العلمي اليوم مقياساً للتنمية الشاملة والمستدامة في الدول المتقدمة، حيث تنجس انظار الدول والحكومات اليوم نحو تلك العقول الزاهرة التي تقوم بعمل أبحاث علمية في مختلف الميادين والقضايا سواء الاقتصادية أو العلمية أو الطبية أو الهندسية من اجل التطوير والتحديث، بل أصبحت الحكومات ترصد مبالغ طائلة لدعم الأبحاث العلمية وتنشئ معاهد متخصصة للأبحاث فالاستثمار في العقول هو افضل أنواع الاستثمار في عصرنا هذا. «الانباء» التقت عدداً من الأكاديميين بجامعة الكويت وتعرفنا منهم على دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الشاملة فجاءت آراؤهم كما يلي:

في البداية، قال عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت د. حمود القشعان: يجب ان نعرف ان البحث العلمي يوفر الوقت والجهد والتكلفة على الدولة نظراً لان البحث العلمي يعتمد على 3 مراحل أساسية أولها مرحلة التخطيط وتعتمد على أسس علمية فعندما نخطط على علمي وناثق وأرقام فهذا يعطي للبحث أهمية ومن ثم تأتي مرحلة التنفيذ والتي تعطي الحلول المختصرة والناجحة والأفضل من حيث التجهيزات وتوفير المال والجهد وتجنب الخسائر بل تقدم الشروط الضامنة لنجاح أي هدف من أهداف البحث.

وأفاد د. القشعان بأن المرحلة الثالثة متعلقة بالنشائخ والتي تشمل على الاستثمار في تلك النتائج قائلاً: والسؤال هنا هل فعلاً البحث العلمي في الكويت يحقق خطة الدولة في التنمية المستدامة؟ يؤسفني ان اقول انه ليس بدرجة جيدة وإنما بدرجة ضعيفة، موضحاً ان الدور لا يقتصر فقط على الدولة بمؤسساتها المختلفة وإنما كذلك على الجامعة مطالبا بإنشاء مجلس أعلى للبحث العلمي في الكويت حتى يوجه خطط التنمية.

كما عاب د. القشعان على المجلس الأعلى للتخطيط والذي يجب عليه ان يكون له دور في ان يضع خطة مستقبلية، ويؤسفني ان خطط المجلس الأعلى للتخطيط لا تقوم على استقراء الواقع والسبب انه لا يملك ايسر المعلومات، متابعا: فعلى سبيل المثال اذا سألنا اليوم عن حقيقة عدد المدمنين في الكويت او

